آراء في قضايا التخطيط والتنمية

العدد (9) – 21 / 1 / 2017

معهد التخطيط القومي

"مشروعات المزارع السمكية الكبرى"

أ. د. أحمد برانية

أستاذ الاقتصاد الزراعي

مركز التخطيط والتنمية الزراعية بالمعهد

يبلغ إنتاج مصر من الأسماك حالياً مليون و 500 ألف طن سنوياً تستهدف الدولة زيادتها إلى 2 مليون و 100 ألف طن خلال 3 سنوات ، هذا ويستحوذ الاستزراع السمكي على نسبة 75% من إجمالي إنتاج الأسماك ،فيما تستورد أسماك من الخارج بواقع 215 ألف طن مثل الرنجة والماكريل والسردين وغيرها من الأسماك المنخفضة القيمة والتي تناسب المستهلكين محدودي الدخل.

وعلى الرغم من المعوقات التي تواجه أنشطة الاستزراع السمكي فقد تطور الإنتاج من المزارع السمكية من 66.6 ألف طن عام 1997 إلي اكثر من مليون طن عام 2015 متضمنة أسماك بحرية، وتساهم المزارع الخاصة بحوالي 99% من الإنتاج، ويرجع ذلك إلي مرونة الإدارة في القطاع الخاص وتراكم الخبرات - مع العلم أن معظم المزارعين أعضاء في جمعيات تعاونية - ولا شك أن معالجة المشاكل والمعوقات التي تعوق تنمية المزارع القائمة مثل سياسات استخدام المياه، أسعار الطاقة، المحاسبة الضريبية، القيمة الإيجارية وحيازة أراضي الاستزراع وغيرها، ومعاملة الزراعة السمكية مثل الزراعة النباتية سوف يشجع الاستثمار والتطوير في هذ القطاع ويقلل من حجم الاستثمارات الحكومية في هذا النشاط ويساهم في تخفيض الواردات من الأسماك. وشهدت مصر خلال الفترة الماضية انطلاق مشروعين للاستزراع السمكي والتي يطلق عليها المشروعات الكبرى أو القومية:

أولاً: مشروع إقامة المزارع السمكية حول محور تنمية قناة السويس الجديدة.

تمثل منطقة القناة وسيناء عمقاً استراتيجياً للبلاد، الأمر الذى يحتم ضرورة تنميتها وتطويرها، وتعتبر مشروعات الاستزراع السمكي من أنسب مشروعات التنمية لتلك المنطقة ، نظراً لتوفر كل عناصر المشروع بطول الشاطئ الشرقي لقناة السويس. ويقام المشروع على أربع مراحل: مرحلتان من جنوب تفريعة بورسعيد حتى شرق الإسماعيلية، ومرحلتان من شرق الإسماعيلية حتى بداية خليج السويس، ومن المقرر أن تقام الأحواض السمكية على ضفة المشروع على مساحة إجمالية تبلغ أكثر من (5714) فداناً تشمل

(3828) حوضاً، وتبلغ تكلفة البنية الأساسية الخاصة به (650) مليون جنيه، ويوفر المشروع في مرحلته الأولى مساحة لا تقل عن (448) فداناً للاستزراع السمكي، تشمل (460) حوضاً بدأ إنتاجها فعلياً مع افتتاح قناة السويس في أغسطس 2016. وأن الزريعة المستخدمة في هذه الأحواض يتم استيرادها من "اليونان"، وتشمل أنواع "قاروص - دنيس- ولوت والجمبري"، ويقدر العائد السنوي من الإنتاج السمكي بهذا المشروع بحوالي 9 مليارات جنية، قيمة إنتاج 150 ألف طن أسماك سنوياً، على أن يتم تخصيص 40% منها للسوق المحلية، وتصدير النسبة الباقية إلى دول الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، ويتضمن المشروع في مرحلته الثانية إنشاء مفرخ لإنتاج حتى 160 مليون زريعة دنيس وقاروص ولوت، و 500 مليون يرقة جمبري سنوياً، وإنشاء مصنع للأعلاف على أن تصل طاقته الإنتاجية إلى 150 ألف طن سنوياً. وذلك طبقاً لتصريحات المسئولين عن المشروع. وطبقاً لملاحظات اللجنة والتي وجه الرئيس بتشكيلها وتضم هيئة الرقابة الإدارية والجهات المعنية، لإيضاح مدى سلامة وجودة المشروعات التي تنفذها الدولة، تضمنت ملاحظات اللجنة على المشروع المذكور بعض أوجه القصور مثل عدم تجهيز وتبطين أحواض الأسماك لمنع انزلاق التربة، وضرورة المتابعة الميدانية والبيطرية لمراحل نمو الأسماك .

ثانيا: الاستزراع السمكي في كفر الشيخ (بركة غليون).

تنفذ الشركة الوطنية للاستزراع السمكي والأحياء المائية، مشروعاً عملاقاً للاستزراع السمكي شمال محافظة كفر الشيخ في منطقة بين البحر المتوسط وفرع رشيد في «بركة غليون» على مساحة 118 كيلو متر مربع، بتكلفة تصل إلى اكثر من 2 مليار جنية، ويوفر فرص عمل تصل إلى 5 آلاف فرصة عمل مباشرة، بالإضافة إلى أكثر من 10 آلاف فرصة عمل غير مباشرة، طبقاً لتصريحات المسئولين عن المشروع. ويهدف المشروع إلى إنتاج أنواع عالية الجودة والقيمة من أسماك الدنيس والقاروص والجمبري والبوري وكذلك اسماك المياه العذبة لتحقيق الاكتفاء الذاتي محلياً وتصدير الفائض للخارج.

ويضم المشروع منطقة إدارية وصناعية تضم مصانع لعلف الأسماك ، والفوم، والثلج ، ومنتجات الأسماك والجمبري ومركزي للتدريب والأبحاث والتطوير ومساكن للمهندسين والعاملين. ونظراً لكبر وأهمية هذه المشروعات من حيث حجم الاستثمارات والإنتاج والأصناف المستزرعة مما يتطلب ما يلى:

- **أن تكون هذه المشروعات مكملة لمشروعات القطاع التعاوني والخاص وليس منافسة لها، خاصة مشروع بركة غليون الذى يقع في المحافظة التي تحتضن حوالى 60% من إجمالي المزارع السمكية على مستوى الجمهورية، والتي تتعرض في الوقت الحاضر لتدخلات من إدارات الحكم المحلى مما يهدد العديد من المزارع بالتوقف أو تغيير النشاط.**

- إعداد خطة تسويقية قائمة على معلومات واقعية تتضمن مدي توفر المدخلات الأساسية وأسعارها، وتفضيلات المستهلكين في الأسواق المستهدفة، ومدي توفير إمكانيات التخزين والنقل والتصنيع، حيث الأسماك لها خصائص خاصة بها مثل، سرعة التلف، موسمية الإنتاج وتعدد الأصناف وبالتالي اختلاف أذواق المستهلكين، وكذلك تعدد المنتجين والتنافس فيما بينهم، وكذلك التعرف على موقف المنافسين الحالين والمتوقعين، والواردات من حيث الأنواع، الكميات، الأسعار وشكل المنتج النهائي.
- وفى هذا الاطار وعند التخطيط لتصدير إنتاج هذه المشروعات الجديدة يجب مراعاة العوامل الأتية:
  - تعتبر الدول الأوربية وأمريكا واليابان المستورد الرئيسي للأسماك ومنتجاتها، حيث تمثل قيمة وارداتها 85% من إجمالي قيمة الواردات العالمية.
  - دخول منافسين جدد في تجارة الأسماك خاصة من الدول الأسيوية والذين يقدمون منتجات منافسة من حيث توفر معايير الجودة وتنوع المنتجات، خاصة في مجال المنتجات غير التقليدية، كما انهم استطاعوا تقديم أسعار منافسة ومنتجات القيمة المضافة Value Added Products مستفيدين من انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة وفرة الموارد السمكية وانخفاض الأجور وأسعار عملاتها الوطنية.
  - أصبحت الأسواق الأوربية واليابانية والخليجية أكثر ديناميكية وحساسية وتعقيداً وأصبحت من أكثر الأسواق تكلفة لدخولها وذلك لأسباب مختلفة من أهمها التطور المستمر في معايير الجودة والمواصفات الصحية في جميع المراحل بدءاً من مرحلة الصيد إلى مرحلة التصنيع والتداول، وان تحقيق هذه المعايير دفع المنتجين إلى ضخ استثمارات كبيرة في كافة المراحل بدءاً من مرحلة الإنتاج حتي التسويق.
  - زاد إنتاج الدول الأوروبية من الاستزراع البحري مما أثر علي حجم وارداتها من الأسماك.
  - إن الأسماك المستزرعة في دول الاتحاد الأوربي تتمتع بميزات تنافسية مثل الانخفاض النسبي في تكاليف النقل ومعرفة المستهلك بالعلامات التجارية التي تحملها، بجانب الأفضلية لمنتجات الدول الأوروبية في أسواق الاتحاد الأوروبي.
  - جذبت زراعة أسماك الدنيس والقاروص خلال العقدين الأخيرين اهتمام العديد من المستثمرين، وذلك يرجع إلى ملائمة الظروف الطبيعية للدول الواقعة في حوض البحر المتوسط، حيث تمتد سواحلها إلى حوالي 15 ألف كم وتضم العديد من المناطق المناسبة للاستزراع المائي خاصة في مناطق الجزر اليونانية، وكذلك ساعدت قصص نجاح هذه المشروعات في بدايتها على جذب الاستثمار فيها.

- ساهم صندوق الإنشاء الأوروبي (Fund European structural) بشكل كبير فى تطوير مزارع الدنيس والقاروص على مدى العشرين سنة الماضية، خاصة في مجال تمويل الطاقات الإنتاجية الجديدة، وقدم الدعم لتحسين نوعية المنتجات وتوفير مكونات البنية الأساسية وتطوير الأسواق وإنتاج منتجات جديدة وخفض التكاليف.
- إن المنتجين الرئيسين هم: اليونان– إيطاليا– أسبانيا– فرنسا– تركيا بجانب بعض المنتجين الأصغر في البرتغال– كرواتيا – قبرص.
- تعتبر اليونان هي المنتج الرئيسي حيث يقدر إنتاجها بأكثر من نصف أجمالي أنتاج دول حوض المتوسط، بسبب الظروف البيئة المناسبة، وانخفاض تكاليف الإنتاج وتطوير المنتج بما يتناسب مع أذواق المستهلكين.
- تعتبر إيطاليا أكبر المستوردين لأسماك القاروص يليها أسبانيا.
- تركيا مكتفية ذاتياً ومصدر لأسماك القاروص.
- إن المستهلك الأوروبي يفضل الأسماك التي يتم إنتاجها محلياً بسبب قصر مراحل التداول أثناء النقل وبالتالي ارتفاع جودتها.
- مع زيادة الإنتاج تتجه الأسعار إلى الانخفاض خاصة فى فترات جمع المحصول.
- هناك توقعات بزيادة الإنتاج وتطوير المنتج النهائي لمواجهة احتياجات المستهلكين.
- إن معظم الشركات المنتجة تتنافس على نفس الأسواق.
- إتاحة المعلومات عن هذه المشروعات الكبيرة للباحثين وللمراكز البحثية للإلمام بجوانبها المختلفة ودراستها بما قد يؤدى إلى اقتراحات تزيد من منافعها ومن تشابكاتها مع بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن أنها توقي بعض ما قد ينشأ عنها من مشكلات.

تصدر هذه النشرة استناداً إلى أن المادة الرابعة من القانون رقم 13 لسنة 2015 في شأن معهد التخطيط القومي والتي أناطت بالمعهد " إبداء الرأي في مشروعات القوانين والقرارات الخاصة بقضايا التخطيط والتنمية ". والآراء التي تقدم في أي عدد من أعداد هذه النشرة هي آراء من أعدها من أصحاب الاختصاص من أعضاء الهيئة العلمية للمعهد، أو من المشاركين في اللقاءات العلمية التي ينظمها المعهد. وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي رسمي للمعهد. والمعروض في هذا العدد هو رأي كاتبه.